

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منتدى المرأة والتنمية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090114 060114 13-59943X (A)



البيان

تعزيز سبل حصول المرأة المتكافئ على العمل اللائق والمتفرغ

يرحب منتدى المرأة والتنمية بالموضوع ذي الأولوية للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة المعنون "التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بما يحقق صالح النساء والفتيات والإنجازات المحرزة في هذا الصدد"، وموضوع الاستعراض للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة المعنون "إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص للعمل اللائق والمتفرغ".

ويتألف المنتدى من ٦٨ من المنظمات النسوية ولجان المرأة التابعة للأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات التضامن والمعونة. وقد دأبن على مدار ٢٠ عاما تقريبا على العمل سويا مع المنظمات الشريكة في بلدان الجنوب من أجل المساهمة في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة على الصعيد الدولي. ومنذ عام ٢٠٠٠ أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية المنهاج الرئيسي لأعمال المنتدى.

ويتصف الهدف ٣ من أهداف الألفية بوضوحه الشديد وينص على: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي معظم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لا يُتاح للنساء سوى قدر قليل من الخيارات الضرورية في المجالات الحياتية اليومية، بما في ذلك تنقلاتها وقراراتها الصحية وما إذا كانت تلتحق بالمدرسة أو تقترب من الزواج ومتى تفعل ذلك. ويفتقر عدد كبير من النساء إلى التحرر من العنف: وتقدر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٣٥ في المائة من النساء يتعرضن لعنف قائم على نوع الجنس. وأحد السبل الكفيلة بتحقيق التمكين، وبلوغ الهدف ٣، هو قدرة النساء على التحصل على دخل بمكّنه أن يتعيشن منه، سواءً جُلب من العمل في القطاع النظامي أو في مزارعهن أو أعمالهن الحرة.

عمل النساء بدون أجر لصالح أسرهن، أو عملهن في القطاع غير النظامي

شهدت حصة النساء في الوظائف المأجورة خارج القطاع الزراعي زيادة على مدى السنوات العشرين الماضية. غير أن الأشياء تتحرك ببطء في هذا المجال. فوفقا أفادت به الأمم المتحدة، تحرك معدل هذه الزيادة من ٣٥ في المائة في سنوات التسعينيات إلى ٤٠ في المائة بعد انقضاء زهاء ٢٠ عاما. وفي ذلك تتفاوت المناطق تفاوتاً كبيراً. ففي غربي آسيا وشمال أفريقيا وجنوبي آسيا، مثلت النساء ما لا يزيد على ٢٠ في المائة أو أقل من القوة

العاملة غير الزراعية في عام ٢٠١٠. وفي الشمال الأفريقي، لم تحقق النساء أي مكاسب في العمل المأجور في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠.

وفي معظم البلدان النامية ترتفع بشكل كبير النسبة المئوية للنساء اللاتي يعملن في وظائف غير نظامية، وإلى حد بعيد تشارك المرأة على الأرجح في وظائف هشة إذا ما قورنت بالرجل. وفي ظل هذه الظروف، تفتقر النساء إلى الحماية الاجتماعية وإلى أهلية الاستفادة من استحقاقات العمل، كإجازات الأمومة أو الإجازات المرضية مدفوعة الأجر، ويعاني كثير من النساء ضالة ما يحصلنه من أجر.

وهناك نساء كثيرات يعوزهن الوقت اللازم للعمل في وظائف مأجورة خارج المنزل. وفي الوقت الراهن تتحمل النساء عبئاً غير متناسب في العمل الأسري والمنزلي، وتؤدي ٨٠ في المائة من أدوار الرعاية غير المأجورة على مستوى العالم. ومن الناحية الإحصائية، يرجح إلى حد كبير أن تكون النساء المنضمت إلى القوة العاملة المأجورة أكثر تحملاً أيضاً لقدر كبير من الأعباء المنزلية مقارنة بالرجال، إضافة إلى ما تقمن به من عمل مأجور.

وتميل المزارعات إلى استزراع مساحات صغيرة من الأرض وزراعة محاصيل أقل ربحية مقارنة بالرجال، وتتاح لهن فرص أقل لتخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

فالنساء تشكلن ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية في العالم، وتمثلن أغلبية هذه القوة العاملة في كثير من البلدان. لكن إنتاجية المرأة المزارعة تميل إلى الانخفاض، كما أنها تزرع مساحات أقل وتنتج محاصيل ذات ربحية أدنى.

وتكون المرأة الريفية عادةً صاحبة حيازة صغيرة تزرعها بمحاصيل الحبوب في أرض مروية بالمطر وتقوم فيها بتربية الماشية. ويتسم استخدام المدخلات بمحدوديته وتميل الإنتاجية عموماً إلى الانخفاض. ورغم تمتع النساء في معظم البلدان بحق حيازة وتوريث الأرض، تكون القوانين الرسمية متعارضة مع القوانين العرفية عادة ولا يجري من ثم وضعها موضع التنفيذ. وتواجه النساء اللاتي تزرعن أرضاً لا تملكنها صعوبات إن احتجن إلى الحصول على القروض ورأس المال، مما يؤدي بالتبعية إلى عدم الانتفاع الكامل بمواردهن من الأراضي وبدون وجود الضمانات المصرفية لا يكون بوسع المزارعات استثمار حيازتهن من الأرض والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

وعادة ما تكون الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للمرأة محدودة كما أن اتخاذ القرارات بشأن تخصيص العمالة واختيار أي المحصول الذي يُزرع والكمية التي تُباع أو تُستهلك منه، متروك للزوج والرجال الآخرين. غير أن الرجال يعملون عادة خارج المزرعة وتكون معارفهم لذلك محدودة أحياناً بالمزارع والزراعة، وهو عامل يؤدي إلى إعاقة تحقيق الإنتاجية الفعالة.

وقد أبانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقرير بعنوان "حالة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: المرأة في النشاط الزراعي، سد الفجوة الجنسانية لأغراض التنمية" عن أنه إذا أُعطيت النساء سبل متكافئة للموارد الزراعية الإنتاجية (مثل الأرض والمدخلات والتدريب والائتمان) زادت إنتاجية المزارعات بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة. ويؤدي ذلك إلى زيادة إجمالي الناتج الزراعي بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و ٤ في المائة وتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع في كافة أنحاء العالم بما يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ مليون نسمة.

وكون الريفيات محرومات من حقوقهن في امتلاك الأرض وتوريثها يجعلهن أيضا غير منيعات أمام الأنواع الأخرى للتمييز وإساءة المعاملة، ويخلق لديهن شعورا عاما بالظئنة بشأن المستقبل. وتدرك هاتيك النسوة أنهن يُجرَدن عادة من الأرض إذا ما توفي عنهن أزواجهن أو طُلَقن، وهو ما يجبرهن على الاستمرار في زيجات مسيئة.

وثمة تحدٍ جديد يواجه المرأة الريفية يتمثل في التغير المناخي. ويكون الأثر المترتب على تغير المناخ الأسوأ بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة والمعوزة، لأنه لا يؤثر فحسب في إنتاجيتها بل يشمل ذلك أيضا جميع سبل وصولها إلى الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات والموارد المائية. كما أن النساء اللاتي لا يكن مالكات للأرض أو للوسائل المستخدمة للدخل يكن في وضع الضعف لعدم قدرتهن على تنفيذ أي مبادرات للتواءم مع تغير المناخ.

ويخلق تغير المناخ تحديات جديدة، ولا بد أن تكون النساء جزءا من الحل. وتتأثر المرأة بطرق تختلف عن الطرق التي يتأثر بها الرجل وتكون لديها أفكار مختلفة للتكنولوجيا الابتكارية. وتمثل مواقع الطهي المحسنة التي توفر الطاقة والحطب خيرا مبشرا للمرأة والغابات، لكن النساء يحتجن أن يُمنحن أيضا الفرصة لكي يكنَّ منظمات للأعمال الحرة الذكية بيئيا في إطار تكنولوجيا الإنتاج الزراعي.

صاحبات الأعمال الحرة يعملن في مؤسسات صغيرة وقطاعات أقل ربحية

مثلما الحال بالنسبة للمزارعات اللاتي يعملن في مزارع صغيرة، تقوم صاحبات الأعمال الحرة بإدارة مؤسسات صغيرة. وتتسم سبل الوصول إلى المدخلات الإنتاجية، مثل الائتمان والتكنولوجيا الجديدة، بالحدودية. وتمثل نظم الائتمانات بالغة الصغر الموجودة في أشكال مختلفة السبل الأكثر شيوعا في مواجهة هذه التحديات. وتعد القروض المتناهية الصغر نقطة انطلاق لكثير من صاحبات الأعمال الحرة، غير أن الوقت قد أزف الآن للتحرك بالأمر خطوة إلى الأمام.

الهدف ٣ محوري في عملية التنمية

ثمة ضرورات قوية أخلاقية وقانونية وعملية لتحسين الإنجاز وزيادة الإسراع بخطاه فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. وحسبما يفيد كل من إرنست ويونغ، يوجد زهاء ٨٦٠ مليون امرأة "غير مستعدة" و/أو "غير ممكنة" من المشاركة في الاقتصاد العالمي. وتقدر منظمة العمل الدولية أن نصف الإنتاجية المحتملة للنساء تقريباً غير مستغلة على المستوى العالمي مقارنةً بنسبة ٢٢ في المائة للرجال.

ومن شأن سد هذه الفجوة الجنسانية أن يثمر مكاسب ضخمة للتنمية. وقدرت دراسة جديدة لصندوق النقد الدولي أن مساواة عدد النساء بعدد الرجال في القوة العاملة في مصر يمكن أن يدفع النمو الاقتصادي قُدماً بنسبة ٣٤ في المائة. وانتهت دراسة لغولدمان ساكس إلى أن تضيق الفجوة الجنسانية في مجال العمل يمكن أن يرفع نصيب الفرد من الدخل في الأسواق الناشئة بنسبة تزيد بمقدار ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلاوة على ذلك، تنفق النساء دخولهن بطريقة "صديقة للتنمية". وحسبما يذهب إليه البنك الدولي، تستثمر النساء من دخولهن في "رأس المال الاجتماعي" مقدراً يزيد بنسبة ٦٠ في المائة عما ينفقه الرجال، ويشمل ذلك الإنفاق على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية لأسرهن. غير أن النساء لسوء الطالع أميل في كل مكان إلى اكتساب دخول أقل من الرجال.

ولذلك، فإننا نوصي الدول الأعضاء بقوة بما يلي:

(أ) تشجيع العمل اللائق للمرأة باعتماد وتنفيذ قوانين غير تمييزية للعمل؛ ومكافحة العادات الاجتماعية التي تعطل المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ وتعزيز وتنفيذ "المبادئ المعنية بتمكين المرأة: المساواة تعني تنمية الأعمال"؛ والتركيز في السياسات الإنمائية والمعونة المالية على المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة؛

(ب) رفع القيود المفروضة على وقت المرأة، من خلال زيادة سبل الحصول على خدمات رعاية الطفل؛ وتحسين السياسات المتعلقة بالإجازات الوالدية للنساء والرجال سواء بسواء؛ وتحرير وقت المرأة عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية؛ وتسهيل سبيل وصول المرأة إلى الأسواق عن طريق إتاحة التكنولوجيا والمواصلات؛

(ج) منح المزارعات وصاحبات الأعمال الحرة القدرة على النمو، عن طريق تنفيذ حقوق المرأة في تملك وتوريث الأرض والعقارات؛ وإتاحة السبيل للحصول على الائتمان والتكنولوجيا؛ وإشراك المزارعات وصاحبات الأعمال الحرة في تطوير تكنولوجيا مناخية ذكية.